مؤهلات تعيين مسؤولي السلطات
التنفيذية لإدارة الدولة عند أفلاطون
(دراسة تحليلية مقارنة)

أ.د. جميل حليل نعمة المعلة(*)
م. ليلى يونس صالح المولى(**)

الكلمـــات المفتاحية: المسـؤولين، الدولة، التنفيذية، أفلاطون، الإدارة

ملخص البحث

ترجـع أهمية هذا البحـث: إلى كونه يحاول تقديـم قـراءة معاصـرة واقعيـة لنظـام تعيين مسؤولي السلطات التنفيذية لإدارة الدولة ، كما أنـه يحاول البحث في أوجه الاتفاق والاختلاف بيـن ما قدّمـه أفلاطون من فكر سياسـي ومن رؤى ومناهج سياسية وقانونية وكيفية الاستفادة منهـا، من خلال اسـتعراض هـذه النظم وبيان المفيد منهـا لتطوير العملية السياسـية في بلدنا العراق،

يقسـم البحث الى أربع نقاط رئيسـية أولها درسـنا فيـه الصفـات التي يجـب أن يتمتع بها رئيـس الدولـة، وثانيهـا المبـادئ الشـخصية والنفسـية للمسـؤول، وثالثهـا أهـم الصفـات الطبيعية للمسـؤول أو الحاكم ، ورابعها شروط العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

حدود البحث

يقسـم البحث الـى أربع نقاط رئيسـة أولها درسـنا فيـه الصفـات التي يجـب أن يتمتع بها رئيـس الدولـة، وثانيهـا المبـادئ الشـخصية والنفسـية للمسـؤول، وثالثهـا أهـم الصفـات الطبيعية للمسـؤول أو الحاكم، ورابعها شروط العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

المقدمة

يورد لنـا افلاطون المبادئ الأساسـية التي تبنـى منها شـخصية من يتصدى للمسـؤولية، إذ يقتـرح طريقـة صناعة القـادة الحكماء وأن تربيهم الدولة منذ الصغر على الفضيلة والعلم، وأن يجتـازوا امتحانات كثيرة حتى يبلغوا سـن الخامسـة والثلاثين، فيخرجـوا لمخالطة الناس في المجتمـع وكل الطبقات ويـرون كل الحيل والدهـاء الذي عند بعض الناس، وبهذا الشـكل

(*) استاذ الفلسفة والفكر السياسي في جامعة الكوفة
(**) جامعة الموصل/ كلية الاداب- قسم الفلسفة

يصبح كتاب الحياة مفتوحاً امامهم، ثم يعين هؤلاء الاشخاص حكاماً للدولة ويصرف هؤلاء نظرهم عن كل شيء آخر سوى شؤون الحكم فيكون منهم مشرعون وقضاة وتنفيذيون

وترجع أهمية هذا البحث إلى كونه يحاول تقديم قراءة معاصرة واقعية لنظام تعيين مسؤولي السلطات التنفيذية لإدارة الدولة، كما أنه يحاول البحث في أوجه الاتفاق والاختلاف بين ما قدمه أفلاطون من فكر سياسي ومن رؤى ومناهج سياسية وقانونية وكيفية الإفادة منها، من خلال استعراض هذه النظم وبيان المفيد منها لتطوير العملية السياسية في بلدنا العراق، والخروج من الفوضى الحاصلة اليوم في إدارة نظام الدولة نتيجة عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، مما أدى إلى استفحال ظاهرة الفساد المالي والإداري في اغلب مفاصل الدولة للأسف الشديد، لأنّ من يتصدون للمسؤولية غير مؤهلين لإدارة الدولة إذ يفتقدون إلى شروط القائد التنفيذي التي يجب أن تتوافر بمن يتصدى للمسؤولية ٠

وتكمن إشكالية هذه الدراسة من خلال تساؤل أفلاطون من هو الرجل الصالح؟ وما السبيل الى الوصول اليه؟ وكذلك كيف يمكن أن تبنى وتدار الدول من مسؤولين أكفاء يخضعون لشروط صارمة أولها الكفاءة والنزاهة،حتى تصل تلك الدول إلى الرقي والتطور وإسعاد شعوبها، وقد حاولنا في هذه الدراسة تقديم حلول لتلك الاشكالية وفي تصورنا عند الأخذ بها يمكن أن تخرج الدولة من الفوضى الإدارية والسياسية إلى دولة المؤسسات.

منهج البحث

لقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، نظراً لأن الباحثين يحاولان تقديم رؤية وصفية تحليلية لنظام تعيين مسؤولي إدارة الدولة والإشكاليات المتعلقة به، مما يجعل هذا المنهج مناسباً لطبيعة هذه الدراسة.

حدود البحث

يقسم البحث الى أربع نقاط رئيسة أولها درسنا فيه الصفات التي يجب أن يتمتع بها رئيس الدولة، وثانيها المبادئ الشخصية والنفسية للمسؤول، وثالثها أهم الصفات الطبيعية للمسؤول أو الحاكم، ورابعها شروط العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

أولا: الصفات التي يجب أن يتمتع بها رئيس الدولة

ويحدد افلاطون صفات هذا الفيلسوف الذي يكون رئيس الدولة فأهم صفاته أنه يحب الحق وسائر ضروب الوجود الحقيقي مما يجعله ينتهي بالاطلاع[1] على الطبيعة الثابتة الازلية لا تلك التي تكون وتفسد وأن يكون قد طهر نفسه من ارجاس البدن وهو يحيا حياة مثالية بعد أن فارقت نفسه البدن وتحررت من الأرجاس، فهو إذن شجاع فاضل لا يهاب الموت، كما أن الفيلسوف الحق من يعرف الخير ويسعى لتحقيقه في نفسه، وانه ملزم بتعريفه للأخرين، فالحكيم الحق من لا يبتعد عن الأعمال العامة،وانما يجب أن يكون مستعداً للامتزاج بها،والا تكون عنده فكرة سيئة عن الجماهير مهما يكن نوع تفكيرهم فيحاول أن يوفق بينها وبين الفلسفة وذلك بتحطيم المشاعر الشريرة التي اعطيت

له،ويعـرف أفلاطـون الفلاسـفة الحقيقيين :" بانهم الذين يحبـون أن يروا الحقيقة. وفي دولة منظمة احسـن تنظيم لا يبتعد الحكيم عن الحياة السياسية، وانما يجد واجبه ولذته في المشاركة الفعالـة والعمل للسـعادة العامـة، وإن يحارب لأجل بلاده ويعاون على سـيادة المواطنين فانه يعوض احسـن تعويـض حين يتقدم بـه العمر وتضعـف قـواه فيهجر ادارة الاعمـال ويتوفر على تأمل الحقائق الخالدة ".[٢]

ويرى أفلاطـون أن الرجل العادل هو اكثر حكمـة وقوة وسـعادة من الظالم، امـا انه اكثر حكمـة فانه يتبـع تعاليم دلفـي القديمة ويعترف بالحاجة الى وجود حد يقف عنده الانسـان وهو يسعى الى[٣] منافسة غيره لكنه لا يفعل كما يفعل الرجل الظالم فينافس كل انسان او ينافس بقصد المنافسـة فقـط بل لأنه يحب الاجادة. ولا شـك أن الرجـل العادل الذي يملـك مثل هذه الحكمة هو بالضـرورة احكم من الرجل الظالم الذي لا يملك شـيئاً منهـا، وبما انه يعتـرف بوجود حد يقف عنده فهو ايضاً اكثر منه قوة وتفوقه على الظالم في القوة مستمد من قوة المبدأ الذي يحكم الصلـة بينه وبين اترابه. والحجة التي يسـوقها أفلاطون للتدليل على هـذه الصفة الاخيرة هي حجة ذات اهمية عظمـى، فهو يقرر أن وظيفة الشـيء هـي ما يؤديـه هذا الشـيء وحده على افضل نحو ممكن.[٤]

ويشـبه أفلاطون الحاكم براعٍ يسوس قطيعاً من الاحيـاء ليوجههم وهو تعريف ينطبق على الحاكم وعلى رب الاسـرة حين يسـوس الابناء وفي هـذه النقطة يمكن لنا أن نلاحظ كيف خلط أفلاطـون بيـن وظيفـة الحاكـم ووظيفة الاب والمربـي ومـن البديهي أن نسـأل هـل يكون الشعب ضرورة كما يرى أفلاطون معتمداً على الحكام على نحو مـا يعتمد الاطفال على الآباء ام يمكـن على العكس من ذلـك أن نفترض أن الحكم هو مسـؤولية عامة يشارك فيها الجميع، ويتمسك أفلاطون بموقفه المحافظ ويؤكد خوفه الدائم من مشـاركة الشـعب في الحكم[٥] ويبرر رأيـه دائماً بان الحكم فـن ويقرر أن كل الفنون إنما تنشأ من جراء وجود عيوب في المادة التي تتناولهـا فالطبيب يحاول علاج عيوب الجسـم والمعلم يحاول عـلاج عيوب الذهن او الروح، اي أن موضـوع كل فن وهدفـه هو خير المادة التـي تناولها. فالمعلم الكامل مثلاً هو الذي يفلح في علاج كل العيوب الموجودة في ذهن التلميذ وفـي ابراز جميع امكاناتـه، وعلى هذا لابد أن يكـون الحاكم متجرداً كل التجرد من الانانية ما دام يعمـل في نطاقه كحاكم وفـق ما يتطلبه في الحكم، فلا يسـتهدف الا خيـر المواطنين الذين يلتـزم برعايتهـم ومع التسـليم بانه انسـان في حاجة الى أن يعيش ًإنسـانًا ويمارس فن كسـب الرزق، فانه قد يسـعى الـى مصلحته الخاصة ويأخـذ اجراً فـي مقابل عملـه، الا انه لا يفعل ذلـك بوصفه حاكماً او ممارسـاً لفن الحكم، بل بوصفه مـن اصحاب الاجور الممارسـين لفن العمل بالأجر.[٦]

ويذكر لنـا أفلاطون صفـات الرجل القادر علـى ادارة شـؤون الدولة من خـلال محاورة مينـون ويقول سـقراط :" يا مينـون ماذا انت قائـل عما تكونه الفضيلة تكلم ولا تبخل بكلامك حتـى اعتبر نفسـي قـد خدعت بأسـعد خدعة حينمـا يظهر هذا انـت وجورجياس، بينما قلت انـا مـن جانبي انني لم اقع علـى احد يعرف ما هـي الفضيلـة"[٧]. ويقول مينـون :" ولكن هذا ليـس امراً صعب الايضاح يا سـقراط. فأولا :

اذا كنت تريد فضيلة الرجل فان الامر سهل ففضيلة الرجل هي ان يكون قادراً على ادارة شؤون الدولة وأن يكون قادراً في ادارته هذه على صنع[٨] الخير لأصدقائه وعلى انزال الضرر بأعدائه وعلى أن لا يصيبه هو شيء من هذا ".[٩]

وينبغي أن يختار من هؤلاء الافضل وهو اكثرهم حباً لمنفعة اهل المدينة واكثرهم تهذيباً فيهم وذلك انما يكون اذا اجتمعت فيه شروط، منها الثبات على الراي وعدم الحيدة عنه ولو غصباً واضطراراً ويكون الاضطرار من وجوه عدة كأن يكره على فعل أمر من الأمور قسراً او بالتهديد او تصيبه الحيرة فيرتكب الخطأ او يتعرض للتضليل والاغراء بلذة من اللذات او يصاب بالنسيان طول الوقت. ولذلك ينبغي أن يختار من بين هؤلاء الاحداث من لا يغيب عن باله أن من الواجب عمل اكثر الامور نفعاً للمدينة ومن يصعب اغراؤهم في جميع الاحوال والظروف، ولا بد من اختبارهم ايضاً بالأشياء التي قد تجرهم الى التخلي عن معتقدهم اعني اللذات وبالتي قد يخيفهم سماعها فمن كان[١٠] منهم مستكملاً للخصال التي ذكرنا فلا يتزحزح عن رأيه ولا تزيده التجربة الا صقلاً كما يصقل الذهب الابريز في النار الملتهبة فهذا هو الذي ينبغي أن يترأس على المدينة ويحفظها ويستحق التكريم حيّاً وميتاً وعند مواراته التراب يحظى بكل ما يقوم به الاحياء لتخليد ذكرى الموتى.[١١]

ويرى أفلاطون بأن الفيلسوف قادر على الحكم لأنه قد مر بتعليم وتدريب متواصل بدأ بعد أن تم اختيار من تتوافر فيه صفات الذكاء والصحة والنمو السليم وتعلم القراءة والكتابة والحساب والموسيقى والتربية الرياضية، وبعد نجاحه دخل الدراسة العسكرية ثم العلوم الرياضية البحتة وصولاً الى دراسة الفلسفة في مرحلة النضج.[١٢] ويوضح أفلاطون السبب الذي يطالب من اجله بان يكون الفلاسفة حكاماً فيقول " إن هناك صفات للفلاسفة مثل تعلقهم الشديد بأية معرفة تكشف لهم عن شيء من تلك الحقيقة التي تظل باقية ابداً والتي لا تنال منها تقلبات الكون والفساد، وإن الفيلسوف عادل بطبعه لا تستبد به اللذة او الجشع او الرغبة في التسلط بل هو يتجه دائماً الى العلم الحقيقي ويقبل على متعة الروح ويترفع عن الوضاعة والغرور والجبن هذا فضلاً عن الى الاعتدال والقصد في كل شيء والرقة في معاملة الناس وقوة الذاكرة وسرعة الفتهم وحضور البديهة وطيبة النفس وابتعادها عن الصغائر"[١٣]

وكان هدف أفلاطون أن يدرب الحاكم الفيلسوف الذي يجب أن يمارس الحكم بذكاء المتمرس لا بحرفية القانون،أما اذا كان الهدف مستحيلاً التحقيق فانه يدرب المشرع الفيلسوف الذي يجب ان يضفي حتى على حرفية القانون روح الحكمة والمعرفة. ولهذا كان الوضع الاول هو المثل الاعلى للجمهورية، كما كان الوضع الثاني هو المثل الاعلى للقوانين.[١٤]

ثانيا :المبادئ الشخصية والنفسية للمسؤول

يذكر لنا أفلاطون صفات الشخص الذي يستطيع احداث تغيير في المجتمع حيث يقول :" إن الحاكم الاوتوقراطي الذي يرغب في احداث تغيير في ايقاع الحياة العامة ليس لديه من العمل ما هو متعب او ما يحتاج الى امد طويل، لذا عليه فقط أن يبدأ بشخصه الخطوات الاولى على الطريق، سواء كان ذلك الطريق

الذي يقود الجماعة فيه سبيلاً الى الفضيلة او الى الرذيلة ويجب في المبدأ أن يضرب المثل بسلوكه الخاص، وأن يقر رأي الطريقين اهلاً للثقة والامتياز وايها غير اهل لذلك، وإن يدين بالعار كل جموح في نواحي السلوك المختلفة"[١٥]

ويرى أفلاطون أنّ على المسؤول أن يبتعد عن الطمع في الدنيا ويكون في حياته متبعاً الاعتدال ولا يفكر في حياته الشخصية بل يحيا حياة عقلية كاملة لان الطمع والتفكير في مصلحته الذاتية يقودانه إلى الخوف والجبن ولان هذا يتنافى مع الحياة الفلسفية، إذن يهدف الى أن يتخلص الحاكم الفيلسوف من عالم الحسّ وارجاس البدن عن طريق تطهير نفسه، فأفلاطون يريد من الفيلسوف أن يكون الحاكم العادل والسياسي الذي يسوس المدينة ويشرع لها ويهتم بتنظيم شؤونها ولم يفته حتى الاهتمام بالألعاب الرياضية التي تقوي الجسد وتديم الصحة، إذن يجب عليه قبل كل شيء أن يتميز بحب الحقيقة والميل الى البحث والذي يشغل عقله بما هو غير قابل[١٦] للصيرورة حتى يستمتع برؤية الحق، فالحاكم يجب أن يكون فاضل السيرة محبا للحكمة مبتعدا عن كل اغراء يقوده الى الشهوة او اللذة، او بعبارة اصح أن يكون فيلسوفاً يؤثر الاعتدال ويحكم عقله في حياته ثم يلتفت الى وظيفته الرئيسة وهي قيادة الدولة وحفظ وحدتها ولن يتأتى هذا لمن اراد أن يكون حاكماً فيلسوفاً الا أن يتجرد عن ملكية خاصة وأن يتميز بالمزايا السقراطية الاربعة : الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة.[١٧]

ثالثاً: أهم الصفات الطبيعية للمسؤول أو الحاكم[١٨]

١- أن يكون بالفطرة مستعداً لتحصيل العلوم النظريةوبذلك يميز بين ما هو جوهر وما هو عرض.

٢- أن يكون قوي الحافظة لا ينسى ومن لم يتصف بهاتين الصفتين عُرّي من كل تحصيل وذلك انه يظل يجهد نفسه دوماً الى أن ينتهي الى الاعراض والنظر.

٣- أن يكون محباً للتعلم مؤثراً له متشوقاً للكمال في جميع اجزاء العلم لان عاشق الشيء كما يقال يتوق الى جميع انواعه.

٤- أن يكون محباً للصدق كارهاً للكذب ؛ وذلك لأنّ من أحبّ معرفة الوجود على ما هو عليه فهو يحب الصدق ومن يحب الصدق لم يحب الكذب ولذلك فلن يكون من هذه طريقته محباً للكذب.

٥- أن يكون معرضاً عن اللذات الحسية؛ لأن من اشتدت رغبته وبلغت غايتها في امر ما رغبت نفسه في سائر اللذات.

٦- أن يكون غير محبّ للمال لأنّ المال شهوة والشهوات لا تليق بهؤلاء القوم(الفلاسفة).

٧- أن يكون كبير النفس عالي الهمة لأنّ المتشوق الى معرفة الكل والموجودات بأسرها ومن لم يقتصر في علومه على ما يعطيه بادئ الرأي فهو كبير النفس جداً.

٨- أن يكون شجاعاً؛ لأنّ من لا شجاعة له لا يستطيع التخلي عما نشأ عليه من الاقاويل غير البرهانية وخاصة من هؤلاء الذين نشأوا في مثل هذه المدن.

٩- أن يكون فيه من الاستعداد ما تحركه به

نفســه لكل ما يراه خيراً وجميلاً كالعدل وغيره من الفضائل وذلك عندما تكون نفســه النزوعية قوية الايمان علماً وعملاً.

١٠- أن يكون خطيباً فصيحاً يترجم عنه لســانه مــا يمر بخاطــره اذا تأمــل وأن يتفطن مع هذا بسرعة إلى الحد الأوسط.

أمــا الصفات الجسـمية فهــي بعينهــا التي تشترط في الحفظة كقوة البنية وحسن القوام.[١٩] يقــول افلاطون: " وكمــا أن العقل حينما يكون هــو قائد كل شــيء آخر في النفــس فانه يجعل كل اشــياء النفس مفيدة، أمّا حينما يكون الجنون هو القائد فانــه يجعلها مضرة أليس الحال هكذا ايضاً مع هذه الاشــياء : استخدام النفس الحسن لهــا وقيادتها لها قيادة صائبــة تجعلها مفيدة،أمّا الاســتخدام والقيادة غيــر الصائبين فإنه يجعلها مضــرة ".[٢٠] و"عندما تمتزج القــوة العظمى في شــخص واحد بالحكمة والعفــة فهنا وبدون شــروط اخــرى يمكن تصورهــا تلــد الطبيعة افضل الدساتير ذات اعظم القوانين"[٢١] .

واذا اردنا تحقيق العدالة في الفرد والمجتمع لا بــد من معرفة ما تتصف به النفس الانســانية مــن القوى والتي تنقســم إلى ثلاثــة نفوس هي : النفــس الشــهوانية والنفس الغضبيــة والنفس العاقلــة، ولكل من هذه النفــوس فضيلة خاصة بها، ولا يبلغ الانســان سعادته وطمأنينته إلّا إذا سيطرت نفسه العاقلة على نفسه الغضبية ونفسه الشهوانية ويقابل هذه النفوس الثلاث في المجتمع ثلاث طبقــات وهي الطبقة النحاســية اي طبقة العمال الذين تسيرهم شهواتهم، والطبقة الفضية اي طبقــة الجنود الذيــن يتصفون بالشــجاعة، والطبقــة الذهبيــة اي طبقة الحــكام المتصفين بالحكمة، ومن مصلحــة المجتمع أن يتولى كل فــرد العمل اللائق بــه، اي أن يوضع كل رجل فــي المــكان الموافق له، فلا يتولــى الدفاع عن المدينــة جبان ولا يتولى الحكم في الدولة أحمق ولا جاهل، بل يتولاه الحكيم العاقل.ومعنى ذلك ايضاً أن الحكم في الدولة المثالية يجب أن يوكل الى الفلاســفة لانهــم اقدر علــى الاضطلاع به من ســائر الناس لاتّصافهم بالمعرفة والفضيلة ولقدرتهم على تصــور القوانين العادلة تصورا علمياً.[٢٢]

ويرى افلاطــون أن العدالة لا تتعلق بأفعال الانســان الظاهــرة، وانما بأفعالــه الباطنة وبما يختص به الانسان وما يكون فيه قوام الانسان، فالشــخص العادل لا يسمح لأي جزء منه بفعل شــيء خارج عــن طبيعته ولا يقبــل أن يتعدى اي جــزء من اجزاء النفس الثلاثة على وظائف الجزأين الآخرين، وإنما هو شــخص يسود ذاته نظام تام ويســيطر على نفسه بحيث يعيش على وفاق مع ذاته ويبث الانســجام بين اجزاء نفسه الثلاثة مثلما تنســجم الطبقات الثلاث في الســلم الموسيقي العليا والدنيا والوسطى، وما قد يوجد بينها من انغام فبفضل قدرته على الربط بين هذه العناصــر في كلٍّ متوافق منســجم بحيث يجعل من كثرتهــا وحدة بفضل هذه القــدرة وحدها و يســتطيع أن يقــوم بــاي عمل يتولاه ســواء في ذلك جمع المال او اشــباع حاجاته الجســمية او الاشــتغال بالسياســة او بالمعامــلات التجارية. ففي هذه الميادين ينظر دائماً الى السلوك العادل الشريف على انه ذلك الذي يسهم في تحقيق هذا التوافق في النفس.[٢٣]

رابعاً: شروط العلاقة بين الحاكم والمحكوم

إن الحكومات الفاضلة التي يرأســها الحاكم الفيلســوف الذي يجرى على سنّة العقل ويهتدي

بمثال الخير. وهذه الحكومة أول محاكاة للمدينة السماوية، ذلك العصر الذهبي حين كان الآلهة يعنون أنفسهم بالبشر. أما اليوم فلا توجد إلا أربعة أنواع من الحكومات المتدهورة، وهي جميعا تتسلسل عن طريق المحاكاة من المجتمع الطبيعي، وذلك حين يسود الجهل عند الحكام فيستولون على مقاليد الحكم ويستعبدون المحكومين.

والحكومات الاربع عن أفلاطون هي[٢٤]

الحكومة الأولى: وهي تلي الحكومة الفاضلة، أي مدينة الفلاسفة الذين يحكمون بالفعل هي حكومة الكرامة أي المدينة التي يهتدي حاكمها بالكرامة أو الشرف، فضيلة النفس الغضبية، كالحال في اسبرطه، وفي أثينا منذ زمن موغل في التاريخ. ثم ينغمس الحاكم في الشهوات الحسية، وتمتد يده إلى الرشوة، وينقلب حكام هذه المدينة إلى إ قطاعين.

الحكومة الثانية: هي حكومة المال يسميها الفارابي حكومة اليسار – وقد تسمى أيضا حكومة القلة— وفيها يظهر التقابل بين طبقتين هي القلة الحاكمة وكثرة الشعب، وحين تفسد القلة يقوم صراع بين طبقتين.

الحكومة الثالثة: هي حكومة الديمقراطية أي حكم الشعب الذي يثب بالحكام الفاسدين ويذبحهم، ويتنفس عبير الحرية المطلقة، والمساواة المزعومة، وهذه هي الفوضى. وذلك أن تعطى له الفرصة المتكافئة ليبرز مواهبه.

الحكومة الرابعة: هي الاستبداد، حين ينهض من بين الشعب وهو في حالة الفوضى رجل يمسك بأَزِمّة الحكم ليرعى مصالح الدولة.

ومن الواضح أن أسوأ أنواع الحكومات عند أفلاطون هي الديمقراطية، وأن أفضلها حكومة الفرد المستنير، أو الحاكم الفيلسوف. إذ في الديمقراطية يصبح الشعب عبدا للعبيد، وفي الاستبداد يقرب الإنسان من الإله،وإذ قد نادى بالقانون في مدينة القوانين، وجعل الحاكم المثل الأعلى في تطبيق القانون ومراعاته عن طريق ضبط النفس، فينبغي على الحاكم أن يحمل الناس على طاعة القوانين بقوتين: الاحترام والخوف أُما الاحترام فينشأ من معرفة الناس بأن مراعاة القانون أسمى من الاستمتاع باللذة، وأما الخوف فيأتي من شعورهم بقوة الحاكم. فإذا شرعت القوانين، وخضع أهل المدينة لها، فهناك أمل كبير في النجاة والسعادة،وعدل أفلاطون عن القول بالعقل الذي يبصر الحقيقة إلى القول بالقانون الذي يحقق النظام لذلك لا يجب أن يكون الحاكم هو أغنى رجل أو أقوى شخص، بل أكثر الناس طاعة للقانون. وهذا الحاكم الخاضع للقانون هو ظل الله في الأرض[٢٥].

وإذا كنا قد رفضنا نظام الحكم الذي يعتمد في بنائه على الحاكم الأخلاقي الذي يحكم بناء على مفاهيم أخلاقية، أو الذي يعتمد فيه الحاكم على ما يسمى بـ(الراعي الصالح) صاحب الخلق القويم. فلأننا نعتبرهُ تصوراً سيئاً لسببين: أولا: لأنه يتحول إلى حكم دكتاتوري. ثانيا: لأنه يسرق من الناس حقوقهم، وعلى رأسهم حق الحرية في اختيار الحاكم المناسب وعزله إذا ثبت فساده، وسن التشريعات التي تحكمهم... الخ. واستبدلنا به الحكم الديمقراطي الذي يعتمد على السلطة التشريعية في صنع القرار من ناحية. والمساواة في الحقوق في ممارسة تلك السلطات من ناحية أخرى[٢٦].

ولما كان على الدولة أن تتأسس على العقل فإن قوانينها يجب أن تكون عقليه، والقوانين العقلية لا تتم إلّا بالناس العقلانيين، أي الفلاسفة! يجب على الحكام أن يكونوا فلاسفة. ولما كان الفلاسفة قلة فيجب أن يكون لدينا ارستقراطية لا بالميلاد أو الثروة بل بالعقل. والمبدأ الفاعل الوحيد هو العقل والمبدأ الثاني هو القوة. ولا يجب على الحكام أن يكفوا عن أن يكونوا فلاسفة فمعظم وقتهم يجب أن ينفقوه في دراسة المثل والفلسفة ولا ينفقون إلا جانبًا صغيرا من وقتهم على شؤون الحكم، وهذا ممكن بفضل النظام الموضوع، فأولئك الذين في وقت ما ينشئون الحكم ينشغلون بالفكر. ومهمة المحاربين هي حماية الدولة ضد الأعداء الخارجين وضد الدوافع اللاعقلانية لجماهير مواطني الدولة. أما المحاربون فسيكون واجبهم الرئيسي فرض عقائد الحكام – الفلاسفة على الجماهير. ولجماهير تنشغل بالتجارة والاتجار والزراعة. ولما كانت غاية الدولة هي فضيلة المواطنين فإنّ هذا يتضمن القضاء على ما هو شرير وتشجيع ما هو خير.[٢٧].

وقدم أفلاطون في محاورة الجمهورية نظاما لدولته المثالية أول ما يتميز به هذا النظام أن يشبه الدولة بالجسم العضوي، الرأس فيه يرمز لطبقة الحكام، لها القيادة والسيطرة على باقي الأعضاء. والفرد فيه كالأصبع أو أي عضو آخر ينفذ ما يمليه الرأس من تعليمات، لذلك تتصف دولة أفلاطون بأنها دولة كلية(شمولية) أي أن الدولة ليست مجرد مجموع أعضائه و إنما هي كيان يعلو على مجموعة الأجزاء وفي هذا الكيان، تختلف علاقة الأعضاء بالكل باختلاف أهميتهم النسبية[٢٨].

ويشير أفلاطون إلى أن ثمة فارقا كبيرا بين الحاكم الكامل(الفيلسوف الحكيم) وبين نظريات السياسة والحكم المثالية من جهة وبين من يمارسون مهام الحكم في الواقع وبين الأساليب التي يلجأ اليها هؤلاء الحكام في الواقع. ثم يضيف أفلاطون إلى ذلك أنه بما أن الحاكم الكامل هو فيلسوف حكيم فإن له من رجاحة عقله وحكمته خير كفيل لأن المنهج السوي في حكمه، كما أن ليس هناك ضرورة لسن قوانين تقيد تصرفات هذا الحاكم وتحدد النهج الذي يجب أن يسير عليه. ونظرا إلى أن حاكما من هذا النوع لا يتاح وجوده إلا نادرا فقد ألحّ أفلاطون على ضرورة وجود القوانين والتقاليد واحترامها من حيث إنها حصيلة التجارب الطويلة والحكمة العملية التي لا يمكن توفرها في رجل واقعي واحد. وفي ضوء هذه الفكرة وضع أفلاطون تصنيفا لأنواع الحكومات مستندا إلى عدد الأفراد الذين يمارسون الحكم وإلى تقيد الهيئة الحاكمة بأحكام القانون، فالحكم برأيه إما أن يمارس من قبل رجل واحد أو من قبل هيئة قليلة العدد أو من قبل السواد الأعظم من الشعب وقد يتقيد الحكام بالقوانين أو لا يتقيدون بحسب رجاحة عقولهم[٢٩].

واجبات الحكام: يجب على الحكام أن يتحرروا من حب المال والجاه والأسرة، وأن ينذروا أنفسهم لخدمة البلاد فقط. فلا يجوز أن يكون لهم مال أو عقار أو مخزن، وينبغي أن يتقاضوا أجرهم بحيث لا يحتاجون الى مزيد ولا يستفضلون. وليربؤوا بأنفسهم عن الحرص والطمع بالذهب والفضة، وليعلموا أن نفوسهم تذخر بركانًا سماويًّا دائمًا عن الركاز الترابي الفاني. فالدولة هي المطلب الأول والأخير، فيجب أن تستقطب كل جهود الحاكم

وأن تستغرق عواطفه وميوله. وهذا النظام الصارم من الحياة على المشاع والحرمان من الملكية وتكوين الأسرة خاص بطبقة الحكام والمسؤولين حتى لا يستهتروا بأمور الدولة أو يفرطوا بمصالحها.[٣٠]

وأما عامة الناس ممن يعملون في الزراعة والصناعة والتجارة فلا يحفل بهم أفلاطون إطلاقا ولا يعنى بأمر تربيتهم، وإنما هو يكتفي بأن يقول أن عليهم أن يتبعوا الأخلاق الشعبية والأوضاع التقليدية. ولذلك فلا تسري عليهم احكام هذا النظام الدقيق القاسي. فكلما علا مقام المرء كثرت واجباته وقل متاعه. فأقدار الرجال إنما تقاس بما يفرضون على أنفسهم من أعباء وواجبات[٣١].

وفي مجال النظرية السياسية تعد العلاقة بين الحاكم والمحكوم تكرارا لأنموذج العلاقة بين السيد والعبد. ذلك لأن الحاكم يمثل العقل الذي يسيطر ويوجه، والرعايا يمثلون الرغبات والشهوات اللاعاقلة التي ينبغي أن تقمع وتكبت. ومن المحال أن يتحقق الانسجام بين مصطلح الفئات المتعارضة في الدولة إلا بفضل عقل يعلو على هذه الرغبات ويخضعها لفكرته الخاصة عما ينبغي أن تكون علية الدولة الصالحة. إنّ حق الحاكم على الرعايا يناظر حق السيد في حكم عبيده. والأنموذج الذي يمثل كل أنواع الحكم – ضمنها حكم الدولة.[٣٢]

وعلى الرغم من أن أفلاطون لا يحدد أي الأمرين هو الأفضل في نظره: أن تعهد مقاليد الحكم إلى الفلاسفة، أو أن يتعلم الحكام الفلسفة ويحكموا بمقتضاها – فإن السياق العام لتفكيره لا يدع مجالا للشك في أنه يفضّل الأمر الأول. فالحالة المثلى هي تلك التي تعهد فيها الدولة بزمام الحكم إلى تلك الفئة العليا من ابنائها الذين يطلق عليهم اسم الفلاسفة.

فمن هو الملك الفيلسوف عند أفلاطون؟

لعل أول تفسير يطرأ على الذهن في صدد هذه الفكرة، هو أن أفلاطون كان يهدف منها إلى تأكيد أهمية المعرفة والعلم في تدبير شئون الحكم: وتبعا لهذا التفسير، يكون المقصود من هذه الفكرة هو أن حكم الدولة لن ينصلح مادام مبنيا على الثروة أو القوة المادية الغاشمة، و أصلح أنواع الحكم هو ذلك الذي يركز على العقل وعلى المعرفة[٣٣].

والناس لا يصدقون انسانا مثلهم يستطيع أن يضطلع بالسلطة المطلقة دون أن تنتابه نشوة القوة فيفقد كل عقل وكل صفة إنسانية. ويقول أفلاطون يجب أن نعدل عن حلمنا الجميل. وأن نقنع بحكومة أدنى وأقرب إلى حال الإنسان هي حكومة قائمة على الدستور. والحكومة الديمقراطية أقل صلاحية عن الأرستقراطية، وهذه أقل صلاحية من الملكية، لأن الفرد أقدر على تطبيق الدستور فإن حالها تسوء حتما، حكم الفرد فيها طغيان، وحكم الجماعة الأولوغراكية، وأقل منهما ضررا الديمقراطية لأن تداول السلطة فيما يؤدي إلى تعارض النزعات[٣٤].

فالحاكم عند أفلاطون وصيّ على المحكومين بل هو راع لهم. والحق أن من أكثر التشبيهات تكرارا في محاورة الجمهورية، تشبيه المحكومين بالقطيع والحاكم بالراعي، وهو تشبيه لم يصدر عن أفلاطون اعتباطا. بل كانت له دلالته بالنسبة إلى نظرة أفلاطون إلى طبيعة عملية الحكم وما يفعله الحاكم

للمحكومين، فالحكم عنده مطلق، والحاكم يوجه المحكومين ويحميهم من الأخطار الخارجية والداخلية، بل هو يحميهم من أنفسهم.

وأفلاطون لم يتصور الحكم إلا على أنه حكم مطلق فهو يوجه أعنف الحملات إلى الديمقراطية، التي تصل الحرية فيها إلى حد الفوضى، وهو لا يقبل نظاما للحكم يقوم على أساس تبادل الرأي بين الحاكم والمحكوم؛ إذ إنّ هذا النظام الديمقراطي، مرادف للفوضى في نظره. ولاشك في أن أفلاطون لو كان متسقا مع نفسه لدعا إلى أن يكون الحكم ديمقراطيا، وذلك لأن الأسلوب الديمقراطي هو أقرب أساليب الحكم إلى طبيعة الفيلسوف، ففيه مساواة بين الأذهان، وفيه تبادل وتشاور في شركاء يسعون إلى تحقيق غاية واحدة وفيه تكافؤ بين الحاكم والمحكوم[٣٥].

وأشار أفلاطون إلى خصال الرجل المرغوب فيه أن يكون رئيسا من بين الحرّاس، إذ قال: إن من الواجب اختيار الأكثر تميزا من بينهم، أي الذي يكون أكثر حبا وفائدة لمدينته وأهلها وأحرصهم على تربيتهم على الخلق الفاضل. وإن هذا الذي نبغي إنما يتحقق إذا ما توافرت عدة شروط ومن بينها أن لا يستلم لرأيه ضد إرادته. ومن الممكن توضيح ذلك بعدة طرق، ومنها أنه يجب أن يقاوم كل ألم أو خوف أو اضطراب أو خطأ، يمكن أن يغريه عن طريق إثاره الشهوات أو النسيان على طول الزمان[٣٦].

خلاصة البحث

وخلاصة ما تقدم هو محاولة الاجابة عن سؤال ماهي مؤهلات التي يجب أن يتمتع بها من يمارس السلطات التنفيذية عند أفلاطون حتى يستطيع الوصول بأبناء شعبة إلى الرقي والتطور ويمكننا تركيز عدة نقاط في تصورنا عند الأخذ بها يمكن أن تخرج الدولة من الفوضة الإدارية والسياسية من خلال وضع الرجل المناسب بالمكان المناسب إذ تتحول دولة الى حكم المؤسسات والقانون وهي كما يأتي :

١. لقد جعل أفلاطون ثوابت للشخص الذي يتولى مسؤولية المجتمع وهو الحاكم من خلال التركيز على فكرة امتلاك شخصيته الشجاعة والذكاء والعفة وضبط النفس ما يؤهلها لوضع القوانين التي من خلالها تحكم الدولة.

٢. يجعل لكل مواطن مكانه المناسب بحيث أن الكل يعمل ضمن اختصاصه ومؤهلاته كما أن المسؤول لا يصل الى هذه المنزلة الا بعد جد واجتهاد ومراحل من التدريب والامتحانات.

٣. وجعل من العدالة اساساً في كل شيء بالإضافة الى ربطه بين الاخلاق والسياسة وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

٤. وجوب أن تلتزم الدولة بالقانون، وأن يكون الحاكم هو المثل الأعلى في تطبيقه ومراعاته، وينبغي كذلك أن يحمل الناس على طاعته والالتزام به، كون تطبيق القوانين بشكلها الصحيح يؤدي إلى تقدم المجتمع ٠

٥. ضرورة صدور الأوامر الضرورية التي تساعد على تطوير النظام القانوني والمؤسساتي في بناء الدولة، فيجب أن تسن

القوانيـن لمختلـف الوظائف والمشـاريع، وان تكون الدوائر الإدارية في الدولة تدار من أناس أكفـاء ومؤهلين لقيـام بواجباتهم على أتم وجه، وبخلافـه لا تحصد الدولة إلا الضرر والخراب والعبث.

٦. من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى سقوط الدولـة وتلاشـيها يرجعهـا منظريـن الفلسـفة السياسـية إلـى فسـاد حكامهـا مما يـؤدي إلى عدم ثقـة الناس بهـم ومؤازرتهم فـي الملمات وخصوصا إذ كان من يسير دفة النظام السياسي والإداري شخص مؤهل الى قيادة الدولة ويميل إلى جمع الثروات والأموال على حسـاب أبناء الشعب ٠

٧. فالحـكام يجب أن يكـون واضحاً في ذهنهم انهـم لا ينتفعـون أو ينعمـون مـن المنصـب الإداري بل هو واجـب وطني، والحاكم النزية لا ينتظـر من يرعى مصالحـة الخاصة، وإنما هو يجـب أن يرعـى مصالح رعيته وشـعبة، ويسهر على إصلاح أوضاع المجتمع المختلفة، وخطورة دور الحـكام باعتبارهم(عقل) الدولة وفي صلاحهم صلاح الدولة ككل.

٨. إن غايـة الدولـة هـي إسـعاد أفراد شـعبها وإعانتهـم علـى الوصـول لتلك الغايـة، وخير وسـيلة لإعانة الأفراد للوصول إلى ذلك الهدف هـو تأهيل جيل كفوء ونزيـه قادر على إدارة الدولـة، من اجـل الوصول إلى شـعب متطور ومتحضـر يكـون عاملًا مهماً فـي تغير الواقع الاجتماعي ولاقتصادي والسياسي إلى الأفضل، يعود النفع من هذا الأمر على المجتمع والدولة.

الهوامش

(١)ينظـر: التكريتـي، ناجـي، الفلسـفة الاخلاقيـة الافلاطونيـة، دار الشـؤون الثقافيـة العامـة، ط٣ ،بغداد،١٩٨٨م، ص ٧٠

(٢) التكريتـي، ناجي، الفلسـفة الاخلاقية الافلاطونية، مصدر سابق، ص ٧١

(٣) ينظر: إمام، عبد الفتاح، الاخلاق والسياسة، مصدر سابق، ص ١٦٣

(٤) ينظر: إمام، عبد الفتاح، الاخلاق والسياسة، مصدر سابق، ص ١٦٤

(٥) ينظر: عويضة، كامل، الفلسفة السياسية، دار الكتب العلمية،ط١، لبنان، ١٩٩٥م، ص ٢٢

(٦) ينظر: إمام عبد الفتاح، الاخلاق والسياسـة مصدر سابق، ص ١٦٣

(٧) أفلاطـون، محـاورة مينون، ترجمـة وتقديم. عزت قرني، دار قباء ،القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٧٤

(٨) أفلاطون، محاورة مينون، مصدر سابق، ص ٧٤

(٩) أفلاطون، محاورة مينون، مصدر سابق، ص ٧٥

(١٠) ينظر: ابن رشـد،الضروري في السياسة، ترجمة، احمد شحلان، تقديم. محمد عابد الجابري، ص ١٠٢

(١١) ينظر: ابن رشـد،الضروري في السياسة، مصدر سابق، ص ١٠٣

(١٢) ينظـر: زايـد، مولود، علـم الاجتماع السياسـي، جامعة السـابع من ابريل، ط١، ليبيا، ٢٠٠٧م، ص ١٥

(١٣) ابـو ريـان، محمد علـي، تاريخ الفكر الفلسـفي، مصدر سابق، ص ٢٢٧

(١٤)ينظـر: باركر، ارنسـت، النظرية السياسـية عند اليونان،مصدر سابق، ص ١٩٩

(١٥) أفلاطـون، القوانين، ترجمة محمد حسـن ظاظا، مصدر سابق، ص ٢١٧

(١٦) ينظـر: التكريتـي، ناجـي، الفلسـفة الاخلاقيـة الافلاطونية، مصدر سابق، ص ٧١

(١٧) ينظـر: التكريتـي، ناجـي، الفلسـفة الاخلاقيـة

الافلاطونية، مصدر سابق، ص ٧٢

(١٨) ابن رشد، الضروري في السياسة، مصدر سابق، ص ١٣٧

(١٩) ابن رشد، الضروري في السياسة، مصدر سابق، ص١٣٨

(٢٠) أفلاطون، محاورة مينون، مصدر سابق، ص ١٢٩

(٢١) أفلاطون، القوانين، مصدر سابق، ص ٢١٨

(٢٢) ينظر: صليبا، جميل، تاريخ الفلسفة العربية، مصدر سابق، ص ٥٣

(٢٣)ينظر: أفلاطون، الجمهورية، ترجمة. فؤاد زكريا، دار الوفاء،الاسكندرية، ٢٠٠٤م، ص ٣١٩

(٢٤) الأهواني :أحمد فؤاد، نوابغ الفكر الغربي، أفلاطون، مصدر سابق، ص١٣٩.

(٢٥) ينظر: الأهواني،أحمد فؤاد، نوابغ الفكر الغربي، أفلاطون، مصدر سابق،ص١٤٢- ١٤٣.

(٢٦) ينظر: أمام عبد الفتاح، الأخلاق والسياسة دراسة في فلسفة الحكم، المجلس الأعلى للثقافة، رقم الإيداع

الكتب المصرية ٢٠٠١م/١٣٠٨٣، ص٤٣.

(٢٧) ينظر: ولتر ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة: مجاهد عبد منعم مجاهد، دار الثقافة للنثر والتوزيع

القاهرة، ص١٩٣ -١٩٤.

(٢٨) ينظر: أميرة حلمي مطر: تاريخ الفلسفة اليونانية – تاريخها ومشكلاتها،، ص١٩٩.

(٢٩) ينظر: أفلاطون،الجمهورية،ترجمة أحمد المناوي، مصدر سابق، ص٩٣.

(٣٠) ينظر: أفلاطون، القوانين، مصدر سابق، ص١٧٤.

(٣١) ينظر: مرحبا،محمد عبد الرحمن: الموسوعة الفلسفية الشاملة(من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية) المجلد الأول، عويدات للنشر والطباعة، بيروت ـ لبنان، ٢٠٠٧م، ص١٤٥ – ١٤٦.

(٣٢) ينظر: جان توشار: تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، ط٢، مصدر سابق، ص٣٥.

(٣٣) ينظر: أفلاطون، الجمهورية، ترجمة: فؤاد زكريا، مصدر سابق، ص٨٩- ٩٩

(٣٤)ينظر: يوسف كرم: تاريخ الفلسفة اليونانية، ص١٣٦.

(٣٥) ينظر: أفلاطون، الجمهورية، ترجمة: فؤاد زكريا، مصدر سابق، ص١١٠- ١١١– ١١٣.

(٣٦) ينظر: أبن رشد: تلخيص السياسة لأفلاطون، ط١، شباط ١٩٩٨م، ص٨٨ – ١٠١.

مصادر ومراجع البحث

القرآن الكريم.

- أفلاطـون، محـاورة مينون، ترجمـة وتقديم،عزت قرني، دار قباء ،القاهرة،سنة ٢٠٠١م.
- أفلاطون،الجمهوريـة، ترجمـة. فـؤاد زكريا، دار الوفاء،الاسكندرية، سنة ٢٠٠٤م.
- أفلاطون،القوانيـن، المحـاورات الكاملـة، ترجمة : شـوقي داود تمـراز، ج ٢، ط١،الأهليـة للنشـر والتوزيع، بيروت، سنة ١٩٩٤م.
- أمام عبد الفتاح، الأخلاق والسياسة(دراسة في فلسفة الحكم)، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، المهندسين، رقم الإيداع الكتب المصرية ٢٠٠١م/١٣٠٨٣.
- ابن رشـد،الضروري في السياسـة، ترجمة، احمد شـحلان، تقديم. محمـد عابد الجابـري، ط١،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة ١٩٩٨م.
- ابـن رشـد،تلخيص السياسـة لأفلاطون(محـاورة الجمهوريـة)، ترجمـه: إلـى العربيـة حسـن مجيد العبيدي وفاطمة كاظم الذهبي، ط١، شباط(فبراير)، سنة ١٩٩٨م.
- أميرة حلمي مطر: تاريخ الفلسفة اليونانية – تاريخها ومشـكلاتها، ط١، دار قباء للنشـر، القاهرة،مصر، سنة ١٩٩٨م.
- الأهواني،أحمد فؤاد، نوابغ الفكر الغربي، أفلاطون، دار المعارف، القاهرة، ط ٤(ب، ت).
- أبـو ريـان، محمد علي، تاريخ الفكر الفلسـفي من طاليس الى أفلاطون، ط٢، دار الوفاء، مصر، سـنة ٢٠١٠م.
- باركر، ارنسـت، النظرية السياسـية عنـد اليونان ت- لويس اسكندر ومحمد سليم سالم، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، سنة١٩٦٦م.
- التكريتي، ناجي، الفلسـفة الاخلاقيـة الافلاطونية، دار الشؤون الثقافية العامة، ط٣ ،بغداد، سنة ١٩٨٨ م.
- جان توشـار: تاريخ الفكر السياسـي، ترجمة علي مقلد، ط٢، دار التكوين للنشر،دمشـق، سوريا، سنة ٢٠١٠م.
- زايد، مولود، علم الاجتماع السياسي، جامعة السابع من ابريل، ط١، ليبيا، سنة ٢٠٠٧م.
- صليبا، جميل، تاريخ الفلسفة العربية، الناشر الشركة العالمية للكتاب، لبنان- بيروت، سنة ١٩٨٩م.
- عويضـة، كامـل، الفلسـفة السياسـية، دار الكتب العلمية،ط١، لبنان،سنة ١٩٩٥م.
- مرحبا،محمـد عبـد الرحمن، الموسـوعة الفلسـفية الشـاملة(من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية) المجلـد الأول، عويدات للنشـر والطباعة، بيروت ـ لبنان، سنة ٢٠٠٧م.
- ولتر سـتيس، تاريـخ الفلسـفة اليونانيـة، ترجمة: مجاهد عبد منعم مجاهد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،سنة ١٩٨٤م.
- يوسـف كرم: تاريخ الفلسفة اليونانية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، سنة ١٩٣٦م.

Qualifications for Appointing Officials of the Executive Authorities to Run the State according to Plato: A Comparative & Analytical Study

Prof. Jameel Helayel Ni`amha Al-Me`alah (PhD.)
Inst. Laila Younes Saleh Al-Mawla

Abstract

The importance of this research lies in the fact that it is an attempt to offer a realistic contemporary reading of the system whereby officials of the executive authorities to administer the state are appointed. It also tries to explore the convergences and divergences in terms of what Plato put forward in political thought of visions, political and legal approaches, and how to benefit from them. This is carried out through a review of these systems and highlighting the most useful thereof for the development of the political process in our country, Iraq.

The research is divided into four main sections; in the first, the researchers study the qualities that the head of state should have; in the second, the personal and psychological principles of the official are tackled; in the third, the most important natural characteristics of the official or ruler are scrutinized، and in the fourth, the conditions of the relationship between the ruler and the ruled are addressed.

Keywords: Officials, State, Executive, Plato, Management